



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضية : ع110
تاريخ القرار: 25 فيفري 2015
تاريخ قرار الإصلاح: 8 أفريل 2015

قرار إصلاح خطأ مادي

بعد الاطلاع على مطلب الشرح المقدم من طرف شركة
والمتمثل بطلبها الرامي إلى شرح منطوق قرار الهيئة ع110 عدد الصادر بتاريخ 25 فيفري 2015 .

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع10 عدد لسنة 2001 المؤرخ في
15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون
ع10 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12
أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على مجلة المرافعات المدنية والتجارية وخاصة الفصل 256 منها.

وبعد الاطلاع على أوراق القضية ع110 عدد والقرار الصادر فيها بتاريخ 25 فيفري 2015 والمتعلق
بتخطئة شركة
في شخص ممثلها القانوني بمبلغ قدره مائة وستة ملايين ومائتين وتسع
وستون ديناراً وثلاثمائة مليم (106.269,300)، وهو ما يساوي 0,01% من رقم معاملاتها لسنة
2013 المصادق عليها من طرف مراقب الحسابات مع الإذن بالنفاذ العاجل ورفض الدعوى فيما زاد
على ذلك.

حيث نص الفصل 256 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية على أن: "الغلط في الرسم والغلطات المادية
في الاسم أو الحساب وغير ذلك من الاختلالات المبينة من نوع ما ذكر يجب على المحكمة دوماً
إصلاحها ولو من تلقاء نفسها ويحكم في إصلاح الغلط أو الاختلال بدون سبق مرافعة شفاهية ويجب أن
ينص بطرة أصل الحكم وبالنسخ المعطاة منه على الحكم الصادر بالإصلاح".



وحيث تبين أن خطأ ماديا تسرب إلى أسانيد ومنطوق القرار عدد 110 وذلك في مبلغ الخطية المكتوب بلسان القلم إزاء به "ملايين" عوضا عن "آلاف" بينما الحسواب والصحيح اعتمادا على النسبة التي قضت بها الهيئة من رقم المعاملات هو "آلاف".

وحيث يصبح مبلغ الخطية بعد الإصلاح يساوي **مائة وستة آلاف ومائتين وتسع وستون دينارا وثلاثمائة مليون (106.269,300)**، وهو ما يتطابق مع النسبة المحكوم بها والمقدرة بـ 0,01% من رقم معاملات المحكوم ضدها لسنة 2013 المقدر بـ 1.062.693.000 والمصادق عليه من طرف مراقب الحسابات .

وحيث صارت أجزاء القرار متناسقة ومتطابقة مع مداوات الهيئة وأضحى بعد الإصلاح واضحا ولا يتضمن أي لبس أو غموض.

وحيث وتأسيسا على ما تقدم قررت الهيئة الوطنية للاتصالات إصلاح الخطأ المذكور بما صوابه أن مبلغ الخطية هو **مائة وستة آلاف ومائتين وتسع وستون دينارا وثلاثمائة مليون** .

وصدر هذا القرار بجلسة يوم 8 افريل 2015 عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- هشام بسباس: رئيس
- عبد الخالق بو جناح: عضو قار
- محمد نوفل فريخة : عضو
- السيد كريم بن كحلة : عضو
- والسيدة يمينة المثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

